

Distr.: General
17 January 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غارسيا غونزاليز (السلفادور)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة الاستعمال

13-55121 X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥.

البند ٥١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/68/13؛ A/68/13/Add.1؛ A/68/388؛ A/68/347؛ A/68/343 و A/68/335)

في السنوات الأخيرة وفي جميع الميادين الخمسة من عمل الأونروا. وإيفاءً لالتزام المجتمع الدولي برفاه اللاجئين الفلسطينيين على النحو الذي جسدهت قرارات الجمعية العامة فلا بد من أن تحصل الوكالة على ما يكفي من الدعم والتمويل.

٣ - ومضى يقول إن مشاعر اللاجئين بالاستضعاف، وهواجس التخلي عنهم زادت بصورة بالغة بحق من جراء السلبات المزمنة في التمويل. وبرغم استمرار الخدمات الأساسية المقدمة في مجالي التعليم والصحة فإن نقص الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية في غزة والضفة الغربية ولبنان، وهو ما جاء أساساً نتيجة توجيه الأموال إلى الأزمة السورية، دَفَع الأونروا إلى تخفيض الدعم الإنساني الذي تقدمه لبعض الفئات المقيمة في تلك المناطق، وهو ما أفضى بدوره إلى احتجاجات وتظاهرات على نطاق واسع. وبرغم ما لاح من فرصة جديدة، وإن كانت هشة، من أجل التقدم في عملية السلام بالشرق الأوسط، إذا ما قُيِّض لها حقاً أن تؤدي إلى نتيجة إيجابية، فإن الانعكاس الكامل لكيان الدولة الفلسطينية على الأرض سيظل محل شك إذا ما تُركت حالة اللاجئين دون حسم. كما أن إطلاق الوعود محفوفة بحالة اللاتيقين جاء ليدكي من شعور الإحباط بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين ولا سيما الشباب الذين يمثلون ما يكاد يصل إلى ثلث السكان اللاجئين. ومن ثم فإن عدم تقديم الدعم إلى الأونروا في مثل هذه المرحلة الدقيقة سوف يفسر على أنه مرادف لموقف من التخلي بحكم الأمر الواقع عن المسؤوليات تجاه اللاجئين وهو ما يؤدي إلى إضعاف الوكالة.

٤ - وأضاف قائلاً إنه فيما يركّز المجتمع الدولي على الأزمة السورية إلا أنه يتجاهل فيما يبدو تفاقم الحالة السيئة في غزة. فالاقتصاد هناك عليل وتلك حالة تزداد سوءاً بفعل إغلاق الأنفاق التي من خلالها كانت السلع الأساسية تجد

١ - الرئيس: قال إنه على مدار ما يقرب من ٦٤ سنة ظلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقدّم الحماية والتعليم والصحة والغوث والخدمات الاجتماعية إلى عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين يصل عددهم حالياً إلى ما يقرب من خمسة ملايين. وما برحت الوكالة تعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة وأحياناً في مناطق النزاعات وبدعم مالي محدود، بل يمكن أن يُطلب منها دعم اللاجئين الفلسطينيين دون تزويدها بالموارد الضرورية للاضطلاع بهذه الولاية.

بيان من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

٢ - السيد غراندي (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا): قال إن قضية اللاجئين الفلسطينيين ما زالت تشكل جوهر عملية السعي من أجل السلام في الشرق الأوسط؛ فهؤلاء اللاجئون أصبحوا دون سابق إنذار محصورين في غمرة نزاعات أخرى وهم يشكلون دليلاً حياً على نزاع لم يجد طريقه إلى الحل عبر أجيال، ورمزاً لمدى التكاليف التي تنجم عن احتمال الفشل في إقرار السلام. وما يقرب من نصفهم ما زال خاضعاً للاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، كما أن كثيراً منهم يكابدون عقابيل الأزمة الناشبة في الجمهورية العربية السورية وقد تفاقت على نحو مطرد أحوال استضعافهم واحتياجهم من الحماية

ففضلاً عن النمو الذي لا يمكن احتمال له للمستوطنات غير الشرعية. بموجب القانون الدولي. وقد حذر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أن اقتصاد الضفة الغربية أصبح غير قادر على الاستمرار في ظل مثل هذه الظروف. وثمة أسباب أخرى تدعو للقلق. بما في ذلك ما يحدث من خلال أحوال التشريد الإجباري بفعل التوسع في الاستيطان وبسبب عمليات هدم البيوت وفرض قيود على المجتمعات المحلية الفلسطينية. بما في ذلك في القدس الشرقية. وهناك أيضاً حوادث متزايدة تشهد بعنف المستوطنين فضلاً عن تهديدات بالنقل الإجباري الذي يواجهه المجتمع البدوي وخاصة في منطقتي جيم وهاء ١ إضافة إلى التوسع في استخدام الذخيرة الحية خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية التي يتم شنها حول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية.

٦ - ثم تطرق إلى الأزمة السورية فقال إنها تنطوي على عنصر يتصل باللاجئين الفلسطينيين، وهو عنصر لا بد من التصدي له باعتبار أنها مسؤولية دولية تنجم عنها عواقب إنسانية وسياسية محددة وحساسة. وفيما عملت الأونروا جاهدة للحفاظ على ما تقدمه بانتظام من خدمات تعليمية وصحية، فإن جميع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الجمهورية العربية السورية، ويبلغ عددهم ما يناهز ٥٥٠.٠٠٠ نسمة، يحتاجون بدورهم إلى مساعدات الطوارئ. بما في ذلك هؤلاء الذين التمسوا الأمان في لبنان وبلدان أخرى. وهذا العدد من المرشّح أن يرتفع باعتبار أن اللاجئين الذين كانوا مكتفين ذاتياً في السابق ما زالوا يتجهون إلى الوكالة طلباً للدعم. وما يقرب من نصف جميع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية تعرّضوا للتشريد حيث بات الآلاف يلتمسون المأوى في مدارس الوكالة ومرافقها الأخرى. على أن الوكالة كانت عاجزة عن الوصول إلى مجموعات عديدة من اللاجئين. بما في ذلك من حوصروا منهم داخل مخيم البرموك وسبينا لأشهر

طريقها إلى المنطقة إضافة إلى الحظر الشامل المفروض على الصادرات. وما زالت الزيادة مطردة في عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية المقدمة من الخارج، فضلاً عن بطالة الشباب، مما زاد الحالة تفاقمًا. على أن الأونروا وحدها تقدّم الأغذية إلى ٨٠٠.٠٠٠ نسمة وهو ما يمثل نصف السكان. وهذه التحديات المتنامية جعلت من المستحيل على الأونروا أن تموّل بصورة كاملة جميع الأعمال التي تقوم بها في غزة. ومن هنا فإن موارد الطوارئ الموجهة من أجل توفير الأغذية ولإيجاد فرص العمل ولتدبير المدفوعات النقدية إلى أفقر اللاجئين وتمويل برامج التغذية المدرسية تم استقطاعها بسبب قصور التمويل. وفي ظل حالة متفاقمة من اللأمن الغذائي فإن النظرة المستقبلية لعام ٢٠١٤ ما زالت تبدو أكثر قتامة لدرجة أن العمليات الإنسانية في غزة قد لا تلقى دعماً بما يكفل استمرارها عند المستويات الملائمة.

٥ - وأوضح أنه في الأجل القصير فإن الأحوال الاقتصادية المتدهورة والتوترات السياسية والأمنية المتفاقمة، بما في ذلك عمليات التوغل الإسرائيلية وإطلاق الصواريخ صوب جنوبي إسرائيل، إنما تشكل وصفاً تنذر بوقوع أزمة أخرى مما يوجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصاراه لمنعها. وفي الأجل المتوسط من المتوقع بحلول عام ٢٠٢٠ أن تصبح الهياكل الأساسية وموارد الطاقة والمياه وغير ذلك من الأصول غير كافية لاستمرار الحياة في غزة، اللهم إلا إذا طرأت تغييرات حاسمة من جانب الأطراف المعنية صاحبة المصلحة. بما في ذلك رفع الحظر مقرونًا بدعم المجتمع الدولي. وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية التي يسكنها ما يقرب من ٧٥٠.٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين، ما زالت الأحوال الأمنية والاقتصادية تتدهور، وما زال اللاجئين أبعد ما يكونون عن الحصول على حقوقهم وأراضيهم بفعل القيود الخانقة التي فرضتها حكومة إسرائيل

الصحي أدت النهج المبتكرة التي اتبعتها الوكالة، بما في ذلك النقاط الصحية المتنقلة والتعليم الساتلي عن طريق التلفزيون إلى المساعدة على التخفيف من وطأة تقلص مساحة الجهود الإنسانية. وبالمثل فقد أدى برنامج الوكالة في مجال التمويل المتناهي الصغر إلى دعم المشاريع التجارية الجديدة المبتكرة التي نشأت في غمار النزاع. ثم جاء توزيعها للمبالغ النقدية على اللاجئين، سواء في الجمهورية العربية السورية أو في لبنان، وتوزيع الحقائب الصحية والبطاطين والملابس الدافئة ليخفف من حالة الاستضعاف الفوري لهؤلاء الذين واجهوا محنة التشريد.

٩ - ثم أعرب عن التقدير للدول الأعضاء التي قدّمت مساهمة لتمويل أنشطة الأونروا، بعد المناشدات الموحدة الصادرة عن الأمم المتحدة للجمهورية العربية السورية والدول المجاورة، فبفضل جهودها، أمكن تمويل ٦٥ في المائة من احتياجات الطوارئ للوكالة لعام ٢٠١٣. وبما يقدر بمبلغ ٢٩٠ مليون دولار، وإن كان متوقفاً للأسف أن تزداد زيادة بنسبة ٢٥ في المائة على احتياجاتها من التمويل في عام ٢٠١٤.

١٠ - واستطرد قائلاً إن كثيراً من الفلسطينيين فرّوا من الجمهورية العربية السورية التماساً للملجأ في أماكن أخرى بما في ذلك في مصر والأردن ولبنان ثم وبصورة مأساوية ودون سابقة حتى في أوروبا. ولكي تزداد الأمور سوءاً فإن قارين يجملان هؤلاء اللاجئين كان مصيرهما الغرق في البحر الأبيض المتوسط مما أدى إلى مصرع ما يصل إلى ٢٠٠ من الفلسطينيين. أما المخاطر الهائلة التي أُجبر بعضهم على مواجهتها فقد أصبحت بمثابة تذكيرة بشأن حالة استضعافهم المتفاقمة وشعورهم بأنهم لم يعودوا موضع ترحيب بصورة متزايدة في المنطقة. وفي لبنان بالذات أدى تدفق اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية إلى تفاقم المشاكل في مخيمات اللاجئين المكثسة أصلاً. وإضافة إلى ذلك،

عديدة. ومن شأن الافتقار إلى سبل الوصول الإنساني إلى مثل هذه المخيمات أن تنجم عنه نتائج وخيمة استناداً إلى تقارير غير محددة المصادر وإلى قرائن متزايدة تشهد بحالات من سوء التغذية وتفشي الأمراض المعدية وخاصة بين الأطفال والمسنين.

٧ - وأكد بالتالي على ضرورة أن تشارك اللجنة مع الوكالة في العمل بأقصى قدر من الشدة على إدانة المعاناة الفائقة التي يكابدها المدنيون المحاصرون وسط هذه الظروف، مع مناشدة السلطات السورية السماح للمدنيين الفلسطينيين - حيثما يعيشون في الجمهورية العربية السورية - بالقدر الكامل من الحرية التي يستحقونها بما في ذلك الحرية من الاحتطاف والاعتقال وغير ذلك من الانتهاكات. وفيما يتم حالياً إحراز تقدم محمود بشأن القضايا المهمة المتصلة بالنزاع، ومن ذلك مثلاً تدمير الأسلحة الكيميائية، إلا أن احتدام القتال والحرب من سبل وصول المنظمات الغوثية أدت إلى تفاقم معاناة المدنيين وإحراق الخطر بأرواح العاملين الإنسانيين. وكتيجة للنزاع فقدت الوكالة ٨ من موظفيها وهناك ١٩ آخرون غائبون إضافة إلى إتلاف ٥٩ من مرافقها البالغ عددها ١٨٠ مرفقاً فضلاً عن تدمير ما يقدر بنحو ٤٦ ٠٠٠ من بيوت اللاجئين الفلسطينيين.

٨ - وذكر أن الوكالة ما زالت رغم ذلك تعمل في الجمهورية العربية السورية مع التكيّف باستمرار إزاء الحالة المتغيرة، كما أن ما تقوم به من تزويد بالمبالغ النقدية والمساعدات الغذائية والأدوية والأصناف غير الغذائية للاجئين الفلسطينيين ظل يتضاعف كل ستة أشهر منذ بداية النزاع فضلاً عن أن خدماتها الصحية والتعليمية أدت إلى إعالة الأسر وإلى الحفاظ على كيان المجتمعات المحلية. ومن ثم فإن ما يقرب من ٤٣ ٠٠٠ من أطفال اللاجئين الفلسطينيين التحقوا بمدارس الوكالة في الجمهورية العربية السورية وإن كان هناك نسبة ٣٥ في المائة لم يتم قيدهم فيها. وفي الميدان

تحقيق هذا الهدف أمراً أساسياً لحل مشاكل التمويل الفوري للوكالة. وهنا أهاب بالدول في المناطق الأخرى وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية أن تنظر في زيادة دعمها المقدم للأونروا.

١٣ - وأردف قوله إن الوكالة عاكفة على وضع برنامج عملها من أجل الإصلاح، وأن نصف مراكزها الصحية اعتمدت أدوات إلكترونية لاستخدامها في مجال الصحة ومنها ٢١ مركزاً تستكشف اتباع نهج يتصل بفريق معني بصحة الأسرة ويقصد إلى تقديم الرعاية الصحية الأولية إلى المرضى والحد من الإصابة بالأمراض غير المعدية. أما برامجها التعليمية فهي تركز أكثر على تنمية قدرات المدرسين وعلى حقوق الإنسان وحل النزاعات والنهوض بالتدريب المهني، وهي تتبع نهجاً جديداً شاملاً إزاء معالجة مشكلة الفقر مما سيشكل محور استراتيجياتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ مع التركيز على من يعانون الفقر المدقع وبالذات من اللاجئين والشباب المستضعفين.

١٤ - وخلص أخيراً إلى الإشارة إلى أن فترة ولايته باعتباره مفوضاً عاماً سوف تنتهي في القريب العاجل، ومن ثم فقد أعرب عن إحلاله للذين فقدوا حياتهم في خدمة الوكالة وكذلك للموظفين والمدرسين والعاملين الطبيين والاجتماعيين على ما أبدوه من إخلاص والتزام. ثم وجه الشكر إلى الجمعية العامة ولا سيما إلى اللجنة الرابعة وإلى البلدان المضيفة وإلى جميع المانحين على ما قدموه من دعم خلال فترة ولايته الوظيفية. ثم كرر التأكيد على ضرورة استمرار خدمات الوكالة إلى أن يتسنى إيجاد حل عادل ودائم لحنة اللاجئين الفلسطينيين. وأعرب عن الاعتقاد بأن خلفه في موقعه سوف يجد في الأونروا منظمة تشهد تحولاً إيجابياً ترسخت في إطاره إدارتها الفنية وإصلاحاتها البرنامجية.

لم يُحرز تقدم في صدور تشريعات من أجل تعزيز فرص التشغيل للاجئين الفلسطينيين في لبنان ومن ثم ظلت حالة الفقر بين صفوفهم متفشية كالوباء الذي لا يمكن إلا أن يزداد سوءاً. وثمة أولوية تتمثل في الفراغ من تعميم مخيم نهر البارد الذي تعرّض لتدمير كامل في عام ٢٠٠٧ مما ترك ٢٧ ٠٠٠ لاجئ بغير مأوى وإن كان التمويل ما زال بطيئاً وقاصراً. وعليه، سيكون من المهم أن يعمل المانحون ولا سيما الحكومات القائمة في المنطقة العربية، على زيادة جهودهم المبذولة لتقديم التمويل من أجل إعادة تعميم ذلك المخيم.

١١ - ووصف الأردن بأنه أكثر ميادين عمليات الأونروا استقراراً منذ عام ١٩٤٨ على أساس أنه ظل يبذل جهوداً ملموسة لاستيعاب الملايين من اللاجئين الفلسطينيين، كما استقبل مؤخراً عدداً كبيراً من السكان اللاجئين من الجمهورية العربية السورية. وفيما أعرب عن التقدير لتلك الجهود فهو يحثّ الأردن على النظر في إتاحة سبل دخول مؤقتة للفلسطينيين الذين فروا من الجمهورية العربية السورية لأسباب إنسانية عاجلة.

١٢ - ثم قال إن الوكالة تزرع تحت ضغط مالي شديد وأنها عاجزة عن تدبير التمويل الكافي لبرامجها الأساسية المنفذة من خلال صندوقها العام الذي يظهر الآن عجزاً نقدياً بمبلغ ٤٨ مليون دولار. وإذا لم يتسنّ تغطية هذا العجز، فلن تستطيع الوكالة دفع مرتبات المدرسين والعاملين الطبيين والأخصائيين الاجتماعيين وسائر موظفيها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مما يوصل عملياتها إلى حال من التوقف. وفي هذا المضمار فقد بذلت الوكالة قصارها لتحجيم مصروفاتها من خلال اتخاذ تدابير مشددة للتشف مع توسيع قاعدة مانحيها، كما تلقت الالتزام المتجدد من جانب عدد من دول الجامعة العربية من أجل تحقيق واستمرار الهدف الدائم المتمثل في نسبة ٧,٨ في المائة من مساهماتها لصالح برامج الوكالة. ويُعد

الحوار التفاعلي

ولأن الوكالة دخلت عام ٢٠١٣ وهي تعاني عجزاً في رأس المال العامل بمبلغ ٤٩,٧ مليون دولار فإذا لم يتم تغطية عجزها النقدي المتوقع بمبلغ ٤٨ مليون دولار فلسوف يصل العجز في مجموع رأسمالها العامل إلى ما يقرب من ٩٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤. ولقد أحاط الفريق العامل علماً بجهود الوكالة لتوسيع قاعدة مانحيها وهو يدعو إلى الوفاء مبكراً وبشكل كامل بما تم إعلانه من تعهدات ما زالت معلقة لدى المانحين إلى الأونروا.

١٨ - ومضت تقول إنه في إطار هذه الخلفية من الخفض الشامل المقترح للميزانية العادية للأمم المتحدة، فإن الأونروا لم تعد تواجه فقط صعوبات مالية ولكنها تواجه أيضاً زعزعة سياسية في الاستقرار بالنسبة للميادين الخمسة من عملياتها. فالقيود الصارمة المفروضة على حركة موظفيها وسبلها الإنسانية المتجهة إلى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أو خارجها هي مسألة تدعو إلى الانشغال بالنسبة للفريق العامل. ثم أهابت بحكومة إسرائيل أن تتيح للوكالة سبل الوصول الحر وبغير عوائق، وأن تفتح المعابر المفضية إلى غزة بما يتيح تدفقاً بغير عوائق للمساعدة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولقد تعيّن على الوكالة من أجل الوفاء بولايتها في مجال الحماية أن تجتاز تحديات تشغيلية مختلفة تتبع من الحصار الحالي الذي تفرضه إسرائيل على غزة، ومن الصعوبات التي تواجهها للوصول إلى الضفة الغربية في ضوء ما يحدث من عنف يتصل بالمستوطنين ومن حالات التشريد القسرية. وما زالت السلطة الفلسطينية مدينة للوكالة بمبلغ ٨٣ مليون دولار عن السلع والخدمات المقدّمة برغم ما أُحرز من تقدم في مواجهة تلك المشكلة.

١٩ - وأوضحت أن الفريق العامل يدعو جميع الدول الأعضاء إلى استكشاف إمكانية تمويل نداء الأونروا لغزة والضفة الغربية. كما أهابت بالمجتمع الدولي أن يموّل بصورة

١٥ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): أعرب عن رغبته في معرفة الخطوات التي تتخذها الأونروا لمواجهة أزمته المالية، وخاصة في ضوء إعلانات التبرع بتقديم مزيد من الدعم من جانب أطراف شتى من بينها أعضاء جامعة الدول العربية. كما طلب مزيداً من المعلومات بشأن نداء الطوارئ الذي وجهته الوكالة من أجل غزة، والجهود التي ينبغي بذلها لإنعاش الاقتصاد وتخفيف معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة.

١٦ - السيد غراندي (المفوض العام للأونروا): أوضح أن الوكالة عملت على تخفيض تكاليفها دون خفض الخدمات الأساسية التي تقدمها. ومع ذلك فقد وصلت إلى أقصى حدود هذه الممارسة، ومن ثم وجهت نداءها إلى المانحين لكي يفوا بما تعهدوا به من دعم. وذكر أن الأمر يتطلب المزيد من المساهمات المنتظمة بما يكفل استمرار خدمات الوكالة، حيث أن المساهمات المالية الواردة من المانحين تشكل أمراً مهماً من أجل إنعاش الاقتصاد في غزة وإن كان الأمر الأكثر جوهرية هو رفع الحصار الإسرائيلي. وفيما يحترم الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل إلا إنه يأمل في أن يتم تخفيف الحصار تدريجياً من أجل رفع الحظر المفروض على الصادرات الذي يؤدي إلى خنق الاقتصاد.

بيان من مقرر الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا

١٧ - السيدة سييد (النرويج): قالت إن الحالة المالية للوكالة ما برحت تشكل أزمة مكتملة الأركان. وإذا لم يتم التصدي لها على الفور فلسوف تعوق قدرة الوكالة على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. ولما كان نحو ٨٠ من المائة من نفقات الصندوق العام للوكالة يتصل بتكاليف الموظفين، كما أن السكان اللاجئين في حال من التزايد فإن كلفة الحفاظ على خدمات الوكالة تزيد بدورها.

الفلسطينيين ما زال أمراً حيويًا بكل معنى إلى أن يتم تحقيق حلٍ عادلٍ للتراع. وذكر أن أكثر من خمسة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين، وكثير منهم يعيشون في المخيمات، بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يعانون من اضطهاد الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ما زالوا يمثلون محور البحث التاريخي عن حل شامل لقضية فلسطين ووضع نهاية للتراع المأساوي الطويل الأمد. ومنذ بداية وجود الأونروا في عام ١٩٥٠ ظلت الوكالة تجسد مسؤولية المجتمع الدولي في التصرف بصورة جماعية طبقاً للقانون الدولي ولبادئ العدالة من أجل تخفيف وطأة المأساة الإنسانية التي يعانيها اللاجئون الفلسطينيون.

٢٢ - وأكد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفي تلقي التعويضات طبقاً للقانون الدولي ولقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وكذلك حق الفلسطينيين الذين تشردوا في غمار الأعمال العسكرية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ في العودة إلى ديارهم وأراضيهم طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبرغم استئناف المفاوضات والاعتراف بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي واحدة من قضايا الوضع النهائي الواجب حلها، إلا أن إسرائيل تواصل من خلال شعاراتها النارية حرمان اللاجئين من حقوقهم بما يؤدي إلى المزيد من تقويض النوايا الحسنة المطلوبة للتوصل إلى تسوية سلمية باعتبار أن من شأن سلام عادل للاجئين أن يظل أولوية عليا وعنصراً جوهرياً بالنسبة إلى التماس حل شامل للتراع العربي الإسرائيلي ككل.

٢٣ - وتحوّل للحديث عن مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة فذكر أنها ما برحت تكابد حتى الآن من جراء السياسات والتدابير الإسرائيلية غير المشروعة، ومن ذلك مثلاً التشريد القسري لمئات من الأسر البدوية وبناء المستوطنات وفرض القيود القاسية على حركة الأشخاص

كاملة خطة الاستجابة التي تتولى الأونروا أمرها. فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية المقدمة لسورية. وكذلك أهابت بجميع الأطراف في التراع الكارثي بالجمهورية العربية السورية أن تحافظ على حيطة مخيمات اللاجئين وعلى أمن اللاجئين الفلسطينيين في ذلك البلد، كما دعت البلدان المجاورة إلى إبقاء حدودها مفتوحة أمام اللاجئين الذين يهربون من الجمهورية العربية السورية مع توجيه شكرها للذين فعلوا ذلك.

٢٠ - وأعربت عن القلق الذي يساور الفريق العامل إزاء نقص الموارد المالية وإزاء التحديات الجديدة التي باتت تواجه الأونروا في لبنان في أعقاب تدفق اللاجئين الفلسطينيين. وعرضت من جديد للحاجة الماسة إلى سد ثغرات النقص في الصندوق العام للأونروا، كما حثت الحكومات التي لم تفعل ذلك على أن تساهم على أساس منتظم لصالح الأونروا ولا سيما من أجل الصندوق العام. أما الحكومات التي فعلت ذلك فقد حثتها على السعي جاهدة من أجل زيادة ما تقدمه من مساهمات. وذكرت أن الفريق العامل يبحث الحكومات على أن تموّل كاملاً الصندوق العام للوكالة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. بما يكفل الحفاظ على القيمة الحقيقية للمساهمات المقدمة إلى الوكالة. وأهابت بالحكومات أيضاً أن تضع مخططات لزيادة التمويل المتعدد السنوات بما يتيح للأونروا النهوض بخطة الأنشطة التي تضطلع بها.

المناقشة العامة

٢١ - السيد عبد الهادي - ناصر (المراقب عن دولة فلسطين): وجّه الشناء إلى لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية على مساهمتها التي لا تقدر بثمن في استضافة اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك إلى مجتمع المانحين على سخائه بالنسبة لدعم مهمة الوكالة. وقال إن التزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم السياسي والمالي والمعنوي للاجئين

٢٥ - وأعرب أخيراً عن ترحيب وفده بتعيين السيد محمد عساف، وهو لاجئ فلسطيني من قطاع غزة، ليصبح أول سفير إقليمي من الشباب للأونروا، مما يعث برسالة مفعمة بالأمل لأطفال وشباب اللاجئين الفلسطينيين بأن هناك فرصاً لا تزال متاحة أمامهم برغم ظروفهم الصعبة. وشدد على ضرورة أن يفى المجتمع الدولي بمسؤولياته والتزاماته دعماً للطموحات السلمية للشعب الفلسطيني من أجل إقرار حقوقه غير القابلة للتصرف ومن ثم وضع نهاية للتزاع والظلم وللوصول إلى سلم واستقرار شاملين في المنطقة.

٢٦ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة البلدان غير المنحازة فقال إن الأونروا ما برحت تقدّم المساعدة الإنسانية والدعم التقني لما يقرب من خمسة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين وعلى مدار أكثر من ٦٠ عاماً برغم زعزعة الاستقرار في المنطقة والقيود المالية التي واجهتها. ثم أعرب عن الانشغال العميق من جانب حركة الانحياز بشأن الحالة الدقيقة للاجئين الفلسطينيين حيث أن ما لهم من حقوق الإنسان ما زالت محل انتهاك متواصل من جانب قوى الاحتلال الإسرائيلي. كما يؤدي تعرّض سلامة اللاجئين للغارات العسكرية مع فرض قيود قاسية على الحركة والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، إلى إلحاق الضرر بالسكان اللاجئين ويعمن في تقويض البرامج والأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٧ - ومضى يقول إن السياسات والممارسات الإسرائيلية غير المشروعة تمثل انتهاكاً جسيماً لميثاق الأمم المتحدة وللاتفاقيات الدولية الأخرى. وعلى إسرائيل أن تتوقف عن انتهاكاتها لحرمة المباني التابعة للأمم المتحدة وعن مضايقاتها لموظفي الوكالة وتضييقها على حركتهم. وعلى ذلك فإن حركة عدم الانحياز تهنئ بالمجتمع الدولي أن ينهض بمسؤولياته الأخلاقية والسياسية والقانونية كي يضع حداً

والسلع. وفي إطار هذه الظروف فمن المؤسف أن أوجه العجز المالية للأونروا هي التي اضطرت الوكالة إلى تخفيض مساعداتها المقدمة إلى ٢١ ٠٠٠ من أسر اللاجئين المستضعفين في غزة. وخلال السنة الماضية جاء التزاع المأساوي في الجمهورية العربية السورية لينجم عنه بدوره أثر بالغ السلبية على ما يكاد يكون مجتمع اللاجئين الفلسطينيين بأكمله لدرجة أن كثيراً من أفراده أُجبروا على الفرار إلى البلدان المجاورة متكبدين في ذلك خسائر في الأرواح والإصابات فضلاً عن تدمير ملاحظتهم وزيادة حالات تشريدهم وفقدانهم سُبل معيشتهم. كما أثرت الأزمة على عمليات الأونروا مما اضطرها إلى مزيد من التركيز على الاحتياجات المتزايدة لأغراض المعونة الإنسانية. ومن هنا يؤكد وفده على ضرورة أن تظل مخيمات اللاجئين محايدة مع العمل على إسباغ الحماية على جميع المدنيين. ومن الأمور الباعثة على التقدير تلك الجهود التي تبذلها جميع المنظمات الإنسانية في مساعدة اللاجئين وكذلك بلدان المنطقة التي توفر لهم الملجأ الآمن.

٢٤ - وبالنسبة إلى لبنان ذكر أن ٨٧ في المائة من الأسر من مخيم نهر البارد ما زالت مشرّدة للأسف، كما أن إعادة تعمير المخيم ما برحت تعوقها الصعوبات المالية. وعلى الأونروا أن تواصل جهودها لتخفيف المعاناة وبحيث تكفل كرامة اللاجئين في مواجهة تفشي الفقر واستمرار التكدس في المخيم. كذلك ينبغي تنفيذ التشريعات التي تيسر دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى سوق العمل. إلا أن الحالة في الأردن للاجئين ما زالت مستقرة حيث أن الحكومة الأردنية تعمل في تعاون وثيق مع الأونروا ويجدر بها أن تواصل ذلك في وقت يوصف بأنه وقت أزمة. ومن الصعب تخيل كيف يمكن للاجئين الفلسطينيين أن يواجهوا الظروف السائدة وأن يستمروا في مواجهتها بغير مساعدة الوكالة.

مما يقتضي ضريته الفادحة من اللاجئين الفلسطينيين ومن موظفي الأونروا بينما ينجم عنه أثر ملموس على البلدان المجاورة ولا سيما لبنان. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى التنفيذ الكامل والفوري لبيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15)، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في الشرق الأوسط.

٣٠ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، باعتبارهم المانح الرئيسي للأونروا، يشعران بقلق خاص إزاء الحالة المالية للوكالة، باعتبارها حالة غير قابلة بوضوح للاستمرار. على أن استراتيجيتها المتوسطة الأجل تمثل فرصة فريدة بحق لمعالجة أمر استدامة عملياتها الأساسية وتحجيم تكاليفها مع العمل على تسوية إطار قراراتها المالية في المستقبل. وبطبيعة الحال، فإن عمليات التكيف إزاء فروقات المرتبات وتدابير التقشف، مع تركيز على عنصر الكفاءة لن تكون أموراً كافية رغم ضرورتها. وسوف يتعين على الوكالة أن تركز الجهود على أنشطتها الرئيسية وتعمل على تطوير فرص الشراكة وخاصة لصالح الخدمات الغوثية والاجتماعية على أن يتم تمويل تلك الأنشطة قدر الإمكان من خلال الصندوق العام.

٣١ - وخلص إلى القول بأن الاتحاد الأوروبي يحث المانحين الآخرين، بمن في ذلك المانحين لأول مرة، على تقاسم عبء مساعدة الأونروا من أجل التصدي لتحدياتها المالية التي تواجهها. وفي هذا الخصوص فهو يرحب بالتزام أعضاء جامعة الدول العربية بالوصول إلى نسبة ٧,٨ هدفاً لمساهماتهم إلى الميزانية الرئيسية للأونروا مع الحفاظ على هذه النسبة، مؤكداً كذلك على تصميم الاتحاد الأوروبي على أن يكفل العمل باستمرار على تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الأساسية للاجئين إلى حين التوصل إلى حل لأوضاعهم كجزء من تسوية شاملة تتم مستقبلاً لقضايا الوضع النهائي.

للسياسات الإسرائيلية غير المشروعة ولجميع انتهاكاتهما الموجهة ضد الشعب الفلسطيني، حيث أن الحصار الإسرائيلي غير المشروع يؤدي إلى تعويق اقتصاد غزة وقد نجم عنه أثر مدمر على الأحوال الاجتماعية الاقتصادية والأحوال البشرية لمجتمع اللاجئين، وكذلك على أعمال الأونروا ومن هنا ينبغي إنهاؤه. مما يسمح بحرية الحركة المنتظمة للأشخاص والبضائع بين غزة والعالم الخارجي.

٢٨ - وأوضح أن الحركة يساورها القلق كذلك بشأن حالة اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية حيث أن كثيراً منهم لجأ إلى الفرار إلى البلدان الأخرى التماساً للملجأ. ودعا جميع المانحين إلى أن يتحلوا بالسخاء قدر الإمكان بما يساعد الأونروا على تخطي ما تواجهه من حالات نقص مزمنة في التمويل إضافة إلى حالات عدم اليقين الناجمة عن أوضاع التذبذب الاقتصادي والسياسي في ميادين عملها. وفي هذا المضمار أعرب عن الترحيب بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٢ الذي يطلب إلى الأمين العام دعم التعزيز المؤسسي للوكالة عن طريق توفير الموارد المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي مضاعفة جهوده بما يؤدي إلى تحقيق تسوية تضمن نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وقيام دولة فلسطين ذات السيادة والقابلة للاستمرار متحدة عاصمتها في القدس الشرقية إضافة إلى إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٩ - السيد فرايلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك بالإضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا فأعرب عن الشعور بالجزع إزاء استمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية

فلسطين حق تقرير المصير كاملاً. وما زالت جنوب أفريقيا منشغلة بشأن مخنة اللاجئيين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية ومنهم آلاف اضطروا إلى ترك بيوتهم التي لحقها التلف أو الدمار كما أن أكثر من ٥٠ في المائة منهم تعرضوا للتشريد.

٣٥ - وأوضح أنه برغم ما أفيد عنه من نقص في تمويل الأونروا، مما أثار شواغل خطيرة بشأن قدرتها على تنفيذ برامجها كاملة، إلا أن الوكالة تمكنت من النهوض بولايتها وتحقيق بعض أهدافها الإنسانية وخاصة عندما لا توجد قيود مفروضة على حرية حركة العاملين بها. ومن جانبها فلسوف تبذل جنوب أفريقيا كل قصارها في حدود وسائلها المتواضعة لدعم أعمال الوكالة. وقد أدانت ما قامت به إسرائيل من فرض رسوم غير قانونية في مجال تجارة العبور على الشحنات التي تدخل غزة فضلاً عما فرضته من حصار على قطاع غزة واحتلالها الأراضي الفلسطينية ككل. وفي سياق تجدد المفاوضات ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل إيجاد حل دائم ومستدام لقضية فلسطين بما في ذلك وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة.

٣٦ - السيد يوشيكافا (اليابان): قال إن اليابان بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية وأيضاً في الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا ما برحت تزيد من مساهماتها المالية للوكالة حيث ضاعفت ثلاث مرات هذه المساهمات من ٨,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧ مليون دولار في عام ٢٠١٢. ولسوف تعلن حكومته في القريب العاجل عن تقديمها قدرأ كبيراً من المعونة للوكالة من أجل شراء دقيق القمح وغيره من السلع المطلوب توزيعها على نحو ٣٠٠.٠٠٠ من اللاجئيين الفلسطينيين ممن يعيشون في دولة فلسطين وفي لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن. وذكر أن إرساء الأسس الاقتصادية العملية من شأنه أن يساعد على دفع

٣٢ - السيدة جونارسدوتير (أيسلندا): قالت إن موظفي الأونروا يعملون في ظل حالة متزايدة الصعوبة في الميادين الخمسة من عمل الوكالة، وكلها تأثرت بصورة ملموسة من جراء النزاع المسلح أو من القضايا الإنسانية. ففي الجمهورية العربية السورية يكاد عدد اللاجئيين الفلسطينيين المحتاجين يصل بسرعة إلى ما يقرب من نصف مليون، ومنهم آلاف اضطروا إلى مغادرة بيوتهم وأصبحوا من المشردين داخلياً بينما أُجبر الآخرون على مغادرة البلد تماماً، ولا ينبغي أن يكفل لهم جميعاً قدر متكافئ من الحماية. وفي ظل هذه الظروف فإن الحالة المالية الراهنة للأونروا أصبحت غير قابلة للاستمرار، ومن ثم فإن حكومتها قدّمت، ولسوف تواصل تقديم، الدعم للوكالة معربة في ذلك على أن تفعل نفس الشيء الدول الأعضاء الأخرى.

٣٣ - وأوضحت أن آيسلندا دَعَمَت الأهداف الأربعة للوكالة في العمل لصالح اللاجئيين الفلسطينيين وهي حياة تجمع بين الصحة وطول العمر ومعارف ومهارات مكتسبة ومستوى لائق للمعيشة وتمتع على الوجه الأكمل بحقوق الإنسان ولكن لا يزال اللاجئون الفلسطينيون فئة منسية خارج بيئتهم الأساسية، ولا غنى عن التصدي لتلبية احتياجاتهم في إطار مفاوضات السلام الراهنة. وتُعرب آيسلندا عن الأمل في أن يتم اليوم قبل الغد إيجاد حل دائم وعادل لمحتهم.

٣٤ - السيد ماسو (جنوب أفريقيا): قال إن النزاع المسلح يؤثر على جميع الميادين الخمسة من عمليات الأونروا بما في ذلك قدرتها على تلبية احتياجات اللاجئيين الفلسطينيين الذين تعرضوا للتشريد على مدار ستة عقود، والذين لا يمكن مواجهة محتهم إلا بإيجاد حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني طبقاً للقانون الدولي. كما أن فشل المجتمع الدولي في تحرير الشعب الفلسطيني من نير الاحتلال يمثل إذانة لجميع البشر المحبين للحرية الذين ينبغي لهم أن يكفلوا الشعب

الفلسطينيين في البلدان المضيفة لهم. وفيما ينأى لبنان بنفسه باستمرار عن التداخل في الأزمة الناشبة بالجمهورية العربية السورية، إلا أن هذا البلد لم يتخلّ عن التزاماته الإنسانية وظل مبقياً على حدوده مفتوحة أمام التدفق المتزايد من اللاجئين. ثم أعرب عن تقدير حكومته للسخاء الذي أبدته كثير من البلدان في إطار خطة الاستجابة بالمساعدة الإنسانية المتعلقة بسورية. وحثّ المانحين على تزويد الأونروا بالتمويل المضمون والمستدام، ثم ذكر أن قد حان الوقت لوضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

٣٩ - السيد الخليل (السنغال): قال إن ثمة تاريخاً حافلاً بالأزمات أدى إلى تحويل كثير من الفلسطينيين إلى أشخاص مشردين داخلياً وأجبر آخرين على الفرار من وطنهم بحثاً عن ملجأ في بلدان مثل لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن. وقد تم إنشاء الأونروا لتزويد هؤلاء اللاجئين بالمساعدات التعليمية والطبية والاجتماعية وغير ذلك من ضرورات المساعدة الإنسانية. ومن أجل تحقيق هذه الولاية بصورة أفضل أدخلت الوكالة إصلاحات في عام ٢٠٠٧ للمساعدة على تحسين إدارة وتخطيط مواردها ونُظمت تعبئة هذه الموارد. واستندت استراتيجية الرعاية الصحية المبتكرة إلى برنامج لفريق صحة الأسرة الذي ركز على معالجة الأمراض المزمنة غير المعدية. وفي مجال التعليم والتدريب ركزت استراتيجية الإصلاح على ثمانية مجالات رئيسية بما في ذلك تعميم التعليم للجميع وهيئة سبل التدريب التقني والمهني إلى جانب جهود البحث والتطوير.

٤٠ - ومضى يقول إنه برغم الدور الأساسي الذي تقوم به الوكالة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين إلا أنها ظلت عرضة للصعوبات المالية مما أدى إلى الحد من نطاق تدخلاتها واضطرها إلى إنهاء مساعدتها المقدّمة إلى ٢١ ٠٠٠ من أسر

عملية السلام إلى الأمام. وفي هذا المضمار قال إن حكومته اتخذت مبادرتين عمليتين: "مشروع ممر السلام والرخاء الذي تم تصميمه من أجل أن يحوّل، من خلال التعاون الإقليمي، منطقة وادي الأردن إلى أرض زراعية منتجة لصالح شعب فلسطين" و "مؤتمر التعاون فيما بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية" وهو عملية ترمي إلى حشد وتقاسم موارد التنمية الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا لصالح التنمية الفلسطينية.

٣٧ - السيد وهي (لبنان): قال إن تاريخ القرن الماضي أوضح أن التطهير العرقي لا ينبغي تكراره بل يجب إيلاء الاحترام الكامل للقانون الدولي. كما ينبغي تمكين الأمم المتحدة من مساندة المبادئ المسندة في ميثاقها. وعلى ذلك فمن الضروري التوصل إلى حل عادل وشامل لتزاع الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. وفي هذا الخصوص ذكر أن وفده يرى في استئناف محادثات السلام خطوة إيجابية. وفي ضوء الدور الجوهري الذي تضطلع به الأونروا في تخفيف الأعباء الاجتماعية والاقتصادية عن كاهل اللاجئين الفلسطينيين برغم أزمتها المالية الهيكلية، فإن حكومته تعمل عن كثب مع الوكالة من أجل النهوض بولايتها في المخيمات الإثني عشر الواقعة في الأرض اللبنانية. وفيما يرحّب لبنان بالمساهمات المقدمة من أجل التعمير الجزئي لمخيم نهر البارد، فإن لبنان يكرر دعوته من أجل التفعيل الكامل للتعهدات المالية التي أعلن عنها المانحون.

٣٨ - ومضى يقول إن الحكومة اللبنانية عدّلت تشريعاتها العمالية وأنشأت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني لتحسين سبل معيشة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على الأرض اللبنانية برغم أنهم هناك بصورة مؤقتة فقط. وفي هذا الصدد فمن المهم تنفيذ حق العودة إلى وطنهم على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وأوضح أن الأحداث الإقليمية الراهنة ينجم عنها أثر مباشر على اللاجئين

بلغ مجموع ما أنفقته سورية على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فيها ١٢١ مليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ فقط وذلك على الرغم من الأوضاع الصعبة التي تمر بها سورية، خاصة في ظل العقوبات أحادية الجانب التي فرضتها بعض الدول، ولم تؤثر على حياة الشعب السوري فحسب بل أثرت بطبيعة الحال على حياة اللاجئين الفلسطينيين في سورية. وأشار إلى أن الحكومة السورية أصدرت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ قراراً يقضي بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في سورية على قدم المساواة مع المواطنين السوريين فيما يتصل بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة الاعتداءات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المسلحة.

٤٣ - وأوضح أن سورية تقدّم كل الدعم الممكن للأونروا وتتعامل معها في تأدية مهامها وتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين إيماناً منها بالدور الهام الذي تقوم به هذه الوكالة. وخلال الأزمة الحالية عززت الحكومة السورية دعمها وتعاونها مع الأونروا مما شكّل ركيزة أساسية في تنفيذها لأعمالها، سواء الممتثلة في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية أو تقديم خدماتها وبرامجها الأساسية. وإذ تعبّر الحكومة السورية عن الأسف الشديد لسقوط ضحايا من اللاجئين الفلسطينيين ومن موظفي الأونروا فهي تؤكد على أن سورية ما زالت أحرص ما تكون على حياتهم، كما أنها لم تدّخر جهداً لحماية اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أراضيها. وفي هذا الصدد تؤكد على أنه لولا الإجراءات المتخذة من قِبَل الجهات المختصة في سورية لمواجهة تلك الاعتداءات وتأمين الحماية للاجئين الفلسطينيين ومنشآت الأونروا وموظفيها لكانت الخسائر في صفوفهم أكبر بكثير. وتشدد سورية على أنها عملت، وستعمل جاهدة، على الوقوف ضد أي محاولة لتوريث اللاجئين الفلسطينيين فيما يجري على أرضها.

اللاجئين في قطاع غزة. وعلى ذلك بات من الضروري تعزيز التضامن الدولي وزيادة المساهمات المقدّمة إلى الصندوق العام للوكالة لأن مصير الخمسة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين يرتبط بصورة وثيقة بعملية السلام وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ضمن حدود تتسم بإمكانية الاستمرار في احترام حقهم المشروع في العودة. ثم أعرب عن الأمل في أن تساعد جهود الوساطة المتجددة على إيجاد حل للأزمة وتحقيق السلام بما يتيح للاجئين العودة إلى أرض أسلافهم.

٤١ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إن المسؤولية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين تجسد مسؤولية دولية وسياسية وقانونية وأخلاقية قبل أن تكون مجرد مسؤولية إنسانية أو خدماتية. وهي قضية أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني باتوا معرّضين لتهجير ممنهج من أرضهم الأم فلسطين بفعل احتلال إسرائيلي عنصري واستيطاني انتهك أبسط حقوقهم الأساسية ولا سيما حقهم في العيش في بيوتهم وأرضهم. وذكر أنه على الرغم من مضيّ عقود طويلة على اعتماد الجمعية العامة القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ إلا أن الأمم المتحدة ما زالت تقف عاجزة عن تطبيق هذا القرار للأسف كغيره من القرارات الأممية المتعلقة باحتلال إسرائيل للأراضي العربية وجرائمها المتواصلة هناك. ومن الواضح أن هذا العجز قد شجّع إسرائيل على المضي في سياسات التهجير المنهج للشعب الفلسطيني من أرضه وفي الإمعان في إنكارها لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم التي هُجّروا منها.

٤٢ - وأكد على أن الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين ليست دولاً مضيفة فحسب، بل دول مانحة أيضاً، وذلك من خلال ما تقدمه لهم من خدمات ومساعدات ضخمة لا تقدّمها ولا تتحمّل أعباءها أية دولة أخرى. وفي هذا الإطار أشار إلى أن سورية طالما استضافت اللاجئين الفلسطينيين كما لو كانوا مواطنين سوريين. وقد

٤٤ - وخلص إلى التأكيد على أهمية مواصلة الأونروا القيام بعملها وفقاً للولاية التي حدّدها قرار إنشائها وهو القرار رقم ٣٠٢ لعام ١٩٤٩، وبما يكفل تعويض اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل وعودتهم إلى ديارهم. ودعا المانحين للوفاء بالتزامهم المالية حيال الوكالة مُعرباً عن الصدمة إزاء الدول التي تخصص مبالغ ضخمة جداً لخص الحروب والتدخل في شؤون الدول الأخرى ودعم الإرهاب وتقديم المساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل. ولهذا فقد دعاها إلى أن تراجع سياساتها تلك بما يتوافق فعلاً مع حقوق الإنسان والقانون الدولي وقرارات وميثاق الأمم المتحدة، موضحاً أنه لو تم تخصيص جزء يسير جداً من هذه المبالغ المالية من أجل مساعدة اللاجئين الفلسطينيين لكان من الممكن تحسين أوضاعهم وظروفهم الإنسانية التي يعيشونها.

٤٥ - السيد راي (سويسرا): قال إن البيئة الإقليمية التي تعمل الأونروا في ظلها ما زالت مضطربة إلى حد كبير للغاية وأن اللاجئين الفلسطينيين تضرروا بصورة خاصة بسبب عدم إحراز تقدم ملموس من أجل التوصل إلى تسوية للتراع الإسرائيلي الفلسطيني. وذكر أن الوكالة تؤدي دوراً رئيسياً في تلبية احتياجات اللاجئين ولكن حالتها المالية المخوفة بالخطر يمكن أن تؤثر على أدائها لهذا الدور. وعلى ذلك فمن الأمور التي لا غنى عنها أن تواصل الوكالة تنفيذ إصلاحاتها الطموحة وتحسين قدرتها على الاستجابة إزاء الأزمات والقضايا التي يجب التصدي لها في إطار استراتيجيتها الجديدة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١. وفي هذا الخصوص يلاحظ وفده مع القلق إن حماية الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين أصبحت معرضة للتهديد وأن استجابة المجتمع الدولي في هذا الشأن ما برحت قاصرة.

٤٦ - ومضى يقول إنه برغم استئناف عملية السلام فإن القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان لا يزالان موضع انتهاك منهجي في الضفة الغربية وبخاصة في القدس الشرقية وقطاع غزة، وأن النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية لم ينج منه لا الشعب ولا الممتلكات. بما في ذلك مرافق الوكالة بل أفضى إلى فرض حالة من التشريد على نصف اللاجئين الفلسطينيين في ذلك البلد. وعليه تدعو حكومته أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي فيما يتصل باللاجئين المتضررين، كما تدعو البلدان المضيفة إلى احترام حق اللاجئين في التماس اللجوء والحماية من خلال احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية على النحو المدعو إليه في بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15).

٤٧ - وفي ضوء بيئة التشغيل الصعبة التي تواجه الأونروا، أكد على ضرورة أن يكفل للوكالة التمويل الكافي والقابل للتنبؤ بما يتيح لها النهوض بولايتها. وفي هذا الصدد ذكر أن سويسرا تعهدت بالالتزام بتقديم التمويل لفترة السنتين بما يؤدي إلى زيادة إمكانية التنبؤ. بموارد الوكالة، كما زادت من مساهماتها بنسبة ١٠ في المائة، وهي تنوي كذلك إضفاء زيادة كبيرة على مساهماتها المنتظمة للصندوق العام إضافة إلى مساهمة أكبر متعددة السنوات ومخصصة بالتحديد لإجراء الإصلاحات فضلاً عما قامت به من تعبئة موارد إضافية من أجل تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للاجئين الفلسطينيين المتضررين من جراء الحالة السائدة في الجمهورية العربية السورية.

إطار حلّ عادل ودائم وشامل ينهي معاناة الفلسطينيين، وبمكّنتهم من نيل حقوقهم المشروعة في بناء دولتهم المستقلة ذات السيادة على حدود ما قبل ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

٥١ - السيد ليون غونزاليز (كوبا): قال إن الأونروا تقوم بعمل استثنائي من أجل تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين، ولكن ليس هناك من مبرر لأن يستمر الفلسطينيون في المعاناة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي الذي يجرمهم مما لهم من حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في تقرير المصير وحق العودة. كما أن تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يمثل مصدراً من مصادر القلق الخطير. وكثير من الممارسات الإسرائيلية العديدة غير المشروعة، ومنها مثلاً بناء الجدار العازل ومصادرة الأراضي وإنشاء المستوطنات، ما زال يمثل انتهاكاً صارحاً للقانون الدولي. ومن ثم فإن الحالة الإنسانية منذرة بالخطر ولا سيما في قطاع غزة حيث تؤدي سياسة إسرائيل في تقييد حرية انتقال البضائع والأشخاص إلى إعاقة الأنشطة الحيوية ومن ذلك مثلاً إعادة بناء المدارس. وعلى ذلك فلا بد أن تضع إسرائيل نهاية لسياسة الإغلاق التي تباشرها لأنها تسبب ضرراً اجتماعياً واقتصادياً فادحاً.

٥٢ - ومضى يقول إن الأونروا مضطرة إلى أداء أعمالها في ظل ظروف بالغة الصعوبة؛ فالخسائر التي تم تكبدها كنتيجة لتأخيرات تجارة العبور، فضلاً عن تقييد سبل وصولها، لا بد من إعادة استرداد تكاليفها. وليس من المعقول أن تواصل إسرائيل انتهاك الاتفاقات الدولية بشأن حماية مباني الأمم المتحدة والعاملين بها. وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى لمعالجة الحالة المالية المنذرة بالخطر التي تعانيها الوكالة حيث أن أوجه القصور في تمويلها تقوّض قدرتها على الاضطلاع بولايتها، كما أنها تعطل عملية التنمية المؤسسية الجارية حالياً. وأوضح أن حكومته تحتّ مجتمع المانحين على الوفاء بالتعهدات التي أعلنوها لصالح الأونروا. وأضاف يقول

على التصدي لتحديات الحاضر والمستقبل، وهي التحديات التي تواجه الوكالة من خلال التعهد بالالتزامات التي ينبغي أن تنعكس في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، وأن تقف على أهبة الاستعداد لتيسير إجراء حوار بناء في هذا الخصوص فيما بين جميع الأطراف المعنية.

٤٩ - السيد بن سليمان (تونس): قال إن الأونروا، وهي التي تقوم بالدور المحوري في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وفي الاستجابة العاجلة لاحتياجاتهم، تواجه صعوبات جمّة في القيام بمهامها طبقاً للولاية التي يحددها القانون الدولي. ولا شك أن ما يزيد الوضع تعقيداً هي المخاطر التي يتعرّض لها لاجئو فلسطين المدنيون في العديد من المخيمات بالجمهورية العربية السورية ويبلغ تعدادهم أكثر من نصف مليون شخص تعرّضوا لمأس عديدة تمثّلت في فقدان أفراد من عائلاتهم وسبل معيشتهم، فيما تشير الإحصائيات إلى أن ما يقارب ٤٢٠.٠٠٠ شخص أصبحوا بحاجة ماسّة إلى الإغاثة. ومن هنا تناشد تونس كافة الأطراف اتخاذ كل التدابير الكفيلة بتجنّب هذه العواقب الإنسانية الخطيرة. كما أن ما تمارسه السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يُعدّ التحديّ الأكبر الذي يواجه الأونروا مما أدى بوضوح إلى تدهور الأوضاع المعيشية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، بالإضافة إلى ما أدت إليه القيود الإسرائيلية من إعاقة عمل الأونروا وتعريض موظفيها للخطر وهو ما يجعل تونس تمدد للوكالة مواصلة جهودها في ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن وفده يؤيد استئناف المحادثات المباشرة بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين بأمل التوصل إلى إحراز تقدّم ملموس مؤكداً على أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين هي في الحقيقة جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية ولا يمكن الحديث عن حل نهائي خارج

إن كوبا تؤيد بثبات كفاح الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

٥٣ - السيد شاروني (إسرائيلي): تكلم في ممارسة حق الرد فقال إن إسرائيل أقرت ٢٧٧ مشروعاً إنمائياً في السنوات الثلاث الماضية ووافقت مؤخراً على تقديم خمسة بلايين متر مكعب زيادة من المياه إلى غزة، وسوف تشرع في القريب العاجل في العمل على زيادة هذه الكمية بصورة أكبر. وذكر أن إسرائيل آيدت إنجاز مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الذي يتبنى تمويله البنك الدولي في شمالي غزة، كما أقرت دخول مواد ومعدات البناء إلى غزة لهذا الغرض، وهي تعمل كذلك على مساعدة مشروع للبنك الدولي يستهدف زيادة القدرة الإنتاجية لمحطة طاقة كهربائية من أجل تلبية احتياجات مرفق معالجة مياه الصرف الصحي. وذكر أن التزويد بمواد البناء للقطاع الخاص زاد بدوره برغم أن إسرائيل اكتشفت مؤخراً نفقاً مكسواً بالأسمت ومقصوداً به تحقيق أغراض إرهابية مما أدى بها إلى وقف عمليات التسليم. وفيما يتصل بالحالة في الجمهورية العربية السورية، ذكر أن هناك ١٠٥ من انتهاكات حقوق الإنسان تم توثيقها على ما يقال في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣ حيث تعرّض الضحايا إما إلى الإعدام أو القتل تحت التعذيب في المعتقلات وهو ما يخالف جميع الاتفاقيات الوطنية والإقليمية والدولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.